

دراسة مستوى كفاءة رأس المال الممتلك في مصرف الشرق الأوسط العراقي وديونته للفترة ٢٠٠٣-١٩٩٦

الأستاذ الدكتور

رضا صاحب أبو حمدة

كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الكوفة

دراسة مستوى كفاءة رأس المال الممتلك في

مصرف الشرق الأوسط العراقي وديونه

للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٣

الأستاذ الدكتور

رضا صاحب أبو حمد

كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الكوفة

- مُتَكَلِّمًا -

إن مسألة الحصول على الأموال اللازمة لتلبية طلبات الزبائن ولتمويل الفرص الاستثمارية تعد من المشاكل الرئيسية التي تواجه إدارة المصارف، الأمر الذي يستوجب منها تحديد كفاءة رأسمالها الممتلك، وحاجتها إلى أموال الغير بأقل كلفة ممكنة، الذي سينعكس على مستوى ثقة المودعين والسلطات الرقابية بها، وقيمة أرباحها، وقدرتها على المنافسة مقارنة بالمصارف التجارية الأخرى.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في تناوله لنشاط حيوي وهو النشاط المصرفي، الذي يعد حلقة مهمة من الإقتصاد الوطني والذي يمكن ان يساهم بشكل فاعل في البناء الاقتصادي من خلال الدور الذي يلعبه في تمويل القطاعات الاقتصادية كافة. وتعد المصارف التجارية من بين المنشآت المالية المهمة،

دراسة مستوى كفاءة رأس المال.....أ.د رضا صاحب ابوحمد
ويأتي هذا من قيامها بتعبئة الأموال وتجميعها ثم تقديمها إلى الجهات التي
ترغب في الاستثمار إضافة إلى مساهمتها مع باقي المؤسسات المالية
والنقدية في المحافظة على الاستقرار العملة وتنشيط النشاطات الاقتصادية
كافة.

فرضية البحث:

تتمثل فرضية البحث بأن المصرف المبحوث حقق حماية أفضل
لأموال مودعيه، وأستطاع مواجهة خسائر تشغيله، وتمتع إلى حد ما
بمستوى من السيولة مكنته من مواجهة طلبات الزبائن، وفي نفس الوقت
تزايد إهتمامه بالأوراق المالية والاستثمار فيها، وإملاكه قدرة على إدارة
ديونه. أي ان المصرف يتمتع بمستوى من الكفاءة في ادارة ديونيته
ورأسماله الممتلك.

منهجية البحث وعينته:

إستخدم البحث لاختبار فرضيته خمسة نسب لقياس مدى كفاءة رأس
المال الممتلك، وأربعة نسب لتقدير معدلات الرفع المالي، مع تحليلها. أما
عينة البحث فقد تم إختيار مصرف الشرق الأوسط العراقي وهو أحد
المصارف التجارية غير الحكومية مجالاً للبحث لما يتمتع به هذا المصرف
من رأسمال كبير وخبرة مصرفية ليست قليلة وممارسته للصيرفة الشاملة،
أما الفترة الزمنية للدراسة فقد امتدت لتسع سنوات أي للفترة
(١٩٩٦ - ٢٠٠٣).

أولاً: مفهوم الرفع المالي وأهميته:

يشير الرفع المالي إلى تلك النسب التي تقيس المدى الذي وصل اليه المصرف في تمويل إحتياجاته من خلال أموال الغير، (طه، ١٩٩٩، ١٨٣)، فمن المعلوم إن زيادة تفضيل أو الإعتماد على القروض في تمويل إحتياجات المصرف، وإن كان له جوانب إيجابية تتمثل في الوفورات الضريبية الناتجة من خصم فوائد القروض من الوعاء الضريبي (الإيراد قبل احتساب الضريبة)، إضافة إلى إنها لا تخضع لمتطلبات الإحتياطي القانوني مقارنة بالودائع مثلاً، كذلك فإن رصيد القروض غالباً ما يضل ثابتاً طوال فترة الإقتراض، أما أقساط تسديد القروض مع الفوائد المترتبة عليها فهي معروفة مقدماً سواء من حيث القيمة أو التوقيت بما يعني انخفاض تكلفة إدارتها. ولكن ينطوي في المقابل على عدد من الجوانب السلبية، أهمها ارتفاع درجة المخاطر، التي يمكن إن يتعرض لها المصرف، إضافة إلى إنها قد إلا تمثل مصدراً خصباً لاحتياطات المصرف، إذ قد يصعب على المصارف الصغيرة الحصول عليها بشروط ملائمة.

فعند زيادة الاقتراض تعني بالتبعية زيادة في قيمة الفوائد المستحقة على المصرف، ويتطلب هذا ضرورة تدبير قدر اكبر من الأموال اللازمة لسداد قيمة القروض وفوائدها عندما يحل موعد استحقاقها (خدمة الدين)، وفي حالة فشل المصرف في الوفاء بتلك الالتزامات فقد يتعرض للإفلاس، ويعني هذا انخفاض هامش أو حد الأمان بالنسبة للملاك، فمن الممكن إن لا تكفي أموال التصفية لسداد حقوق الملاك (حملة الأسهم).

دراسة مستوى كفاءة رأس المال.....أ.د رضا صاحب ابوحمد

ومن ثم فإن نسب الرفع المالي تكشف عما إذا كان من الأمان قيام المصرف بالاقتراض مرة أخرى، أم لا على اعتبار أنه سبق وان قام بالاقتراض من الغير(المصارف التجارية الأخرى. المؤسسات المالية وشركات التأمين، والبنك المركزي). بصورة كبيرة، فمع بقاء العوامل الأخرى على حالها، كلما زادت القروض المقدمة للمصرف، تنخفض فرص المقرضين في استرداد القيمة الأصلية للقروض والفوائد المستحقة عليه، لذا يطلق على هذه النسب نسب إدارة الديون أو القروض (طه، ١٩٩٩، ١٨٤). ومن أهم نسب الرفع المالي المعاصرة التي تأخذ بها معظم المصارف في تحليل طلبات الائتمان المصرفي المقدمة إليها، ونعني بذلك معدل الإقتراض، معدل حقوق الملكية، معدل تغطية الموجودات:

أ- معدل الاقتراض إلى إجمالي الموجودات:

يتم احتساب معدل الاقتراض بقسمة إجمالي الديون على إجمالي الموجودات، وتشمل هنا إجمالي الديون كافة أنواع الديون سواء قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل، لذا فإن هذا المعدل يعطي مؤشراً للمدى الذي وصل إليه المصرف في تحويل موجوداته من أموال الإقتراض أو أموال الغير.

أي إن إرتفاع هذا المعدل يشير إلى زيادة درجة المخاطر، التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسات المقرضة في حالة منحها الائتمان، وكذلك ملاك المصرف.

ويتم التعبير عن هذا المعدل باستخدام المعادلة الآتية:

$$\text{معدل الاقتراض} = \text{إجمالي الديون} / \text{إجمالي الموجودات}$$

دراسة مستوى كفاءة رأس المال.....أ.د رضا صاحب ابوحمد

ب- معدل حقوق الملكية إلى الموجودات الثابتة:

تقيس هذه النسبة مدى مساهمة أموال الملكية في تمويل الموجودات الثابتة، وبالتالي فإن هذه النسبة تساعد الوحدة المالية للمصرف في تحديد نوع التمويل المطلوب، فإذا كانت نسبة الملكية إلى الموجودات الثابتة منخفضة فهذا يعد مؤشراً على انخفاض مساهمة أموال الملكية في تمويل الموجودات الثابتة، لذلك يجب على الوحدة المالية اللجوء إلى أموال الملكية في تمويل أي موجودات ثابتة جديدة، أما إذا كانت النسبة مرتفعة فهذا يعني إن هناك زيادة في مساهمة أموال الملكية في تمويل الموجودات الثابتة، لذلك يجب على الإدارة التوجه إلى الاقتراض لتمويل أي موجودات ثابتة، ويمكن حساب هذه النسبة كما يأتي:

نسبة حق الملكية إلى الموجودات الثابتة = حقوق الملكية / الموجودات الثابتة

ج- معدل الديون إلى حقوق الملكية

يعبر هذا المعدل عن مدى قدرة أموال الملكية وحقوق المساهمين على تغطية الديون قصيرة وطويلة الأجل وذلك بتطبيق المعادلة الآتية:

معدل الديون إلى حقوق الملكية = إجمالي الديون / إجمالي حقوق الملكية

عندما يأخذ هذا المعدل بالانخفاض فإن وضع المصرف يكون أفضل لأنه يعكس مدى المخاطر وحجمها التي تتحملها المؤسسات المقرضة نتيجة لتقديمها القروض والأموال اللازمة للمصرف الذي يعاني من أزمة في سيولته النقدية.

د- معدل تغطية الموجودات الثابتة:

دراسة مستوى كفاءة رأس المال.....أ.د رضا صاحب ابوحمد

يقيس معدل تغطية الموجودات الثابتة مدى قدرة صافي الموجودات الثابتة على تغطية الديون متوسطة وطويلة الأجل، فكلما كان هذا المعدل مرتفع كلما كان المصرف في وضع جيد ومركزه المالي متين، ويستخرج هذا المعدل على النحو التالي:

معدل تغطية الموجودات الثابتة = صافي الموجودات الثابتة / الديون متوسطة وطويلة الأجل

ثانياً: مفهوم رأس المال الممتلك:

يعرف بأنه مجموع قيم الأسهم العادية والممتازة المدفوعة من قبل المؤسسين والمساهمين في بداية حياة المصرف، وأي إضافات أو تخفيضات قد تطرأ عليه في وقت لاحق، (أبو حمد، ٢٠٠٢: ١١٥)، أو هو مجموع الأموال التي يحصل عليها المصرف أو المنشآت المالية من أصحاب المشروع عند بدء تأسيسه أو تكوينه وأية تغيرات قد تحدث عليه في فترات لاحقة (الحسيني، الدوري، ٢٠٠٠: ٨١)

ويشكل هذا المصدر نسبة ضئيلة من مجموع الأموال التي يحصل عليها المصرف من جميع المصادر، إلا إن أهميته لا يمكن تجاهلها، إذ يساعد رأس المال الممتلك على توليد الثقة في نفوس المتعاملين مع المصرف خاصة أصحاب الودائع (الدوري، وعداي، ١٩٩١: ٩١). وإن رأس المال الممتلك يساوي مجموع كل من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المحتجزة.

ثالثاً: وظائف رأس المال الممتلك:

دراسة مستوى كفاءة رأس المال.....أ.د رضا صاحب ابوحمد

يمكن تخليص وظائف راس المال الممثل في المصارف التجارية بما يأتي (سلطان وآخرون، ١٩٨٩، ١٩٠):

١- تمويل المباني والتجهيزات الرأسمالية التي يستخدمها المصرف: إذ لا تمويل هذه البنود عن طريق الودائع ولكنها تمويل من خلال راس المال المرفوع، لأنها تمثل أموالاً ثابتة لا تحول إلى نقدية إلا عند التصفية، ورأس المال هو البند الوحيد الذي لا يتم أدائه إلا عند تصفية المصرف.

٢- التوظيف في بداية حياة المصرف: إذ يصعب على المصرف في بداية نشأته الحصول على الأموال من مصادر أخرى غير رأس المال، وما قد يرد إليه من ودائع، لذلك فإن لرأس المال دوراً أساسياً في تمويل النشاط الاقراضي والاستثماري للمصرف خلال الفترة الأولى من نشأته.

٣- تدعيم ثقة المودعين، والسلطات الرقابية في قدرة المصرف على الصمود أمام الصعوبات التي تعترضه في أثناء عمله.

ومن أجل ان لا تؤدي الأزمات، أو الظروف غير الطبيعية التي قد يتعرض لها المصرف التجاري إلى قيام المودعين بحسب ودائعهم ينبغي أن يكون رأسماله الممثل كافياً ومتيناً بحيث يساعده في البقاء مستمراً بعمله لأن المودعين، والسلطات الرقابية يعتقدان بأن قوة المصرف تعتمد على متانة رأسماله، وعليه فالمصرف ذو رأس المال الكبير والذي يواجه بعض الخسائر يومياً يستطيع البقاء مفتوح الأبواب، ويتلقى خسائره تدريجياً من

دراسة مستوى كفاءة رأس المال.....أ.د رضا صاحب ابوحمد
أرباحه دون أن يؤدي ذلك إلى سعي المودعين لحسب الودائع منه لفترة من
الزمن.

٤- يستخدم رأس المال الممتلك في تدعيم المصرف، وزيادة
استعداداته المالية لمواجهة الخسائر التشغيلية الناجمة عن ممارسة
نشاطاته المختلفة، مثال ذلك عدم قدرة بعض المقترضين من تسديد
اصل القروض والفوائد المترتبة عليها.

٥- يستخدم رأس المال الممتلك في تمثيل المالكين في مجلس إدارة
المصرف، إذ تحدد القوة التصويتية للمساهمين في التعيين، وانتخاب
أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام بعدد الأسهم التي يمتلكونها.

رابعاً: أساليب زيادة رأس المال الممتلك:

هناك عدة أساليب لتحقيق ذلك من أهمها ما يأتي:

١- زيادة رأس المال الممتلك بإصدار أسهم عادية جديدة:
ويتمثل هذا الأسلوب في إصدار أسهم جديدة يتم الاكتتاب بها سواء من
قبل المساهمين القدماء أم تعرض للاكتتاب العام. وفي الوقت الذي يمكن
هذا الأسلوب المصارف من الحصول على موارد مالية جديدة إلا إن هناك
بعض الانتقادات عليه:

أ- قد يترتب على هذه الزيادة انخفاض في ربحية السهم الحالية خاصة إذا
كان عائد الاستثمارات الجديدة هو اقل من الفوائد الحالية.
ب- يترتب على اعتماد هذا الأسلوب تحمل تكاليف إصدار للأسهم
الجديدة وبعض المصاريف الإدارية.

دراسة مستوى كفاءة رأس المال.....أ.د رضا صاحب ابوحمد

ت- إن إصدار الأسهم الجديدة إنما يؤدي الى دخول مساهمين جدد مما يؤدي إلى فقدان المساهمين القدماء لحق الرقابة والإدارة خاصة في ظل اختلال القوة التصويتية لهم.

٢- زيادة رأس المال الممتلك باحتجاز الأرباح:

تعد الربحية إحدى أهم الأهداف الخاصة بالمنشآت المالية والمصرفية، ويعكس حجم الأرباح المتحققة ومعدلات النمو فيها مدى الكفاية في استخدام الموارد المالية وحسن أدائها، ولذلك فإن المصارف تسعى إلى تعظيم القيمة السوقية للأسهم وتمكن الإدارة من القيام بعمليات التطور والتوسع، ولذلك تلجأ بعض الإدارات في احتجاز نسبة من الأرباح المتحققة، وإضافتها إلى رصيد رأس المال الممتلك، وعلى الرغم من مجموعة المزايا التي يحققها هذا الأسلوب إلا إن هناك بعض الانتقادات الموجهة وهي:

أ. يتصف حجم الأرباح المحتجزة بصغر طاقتها الاستثمارية، حيث غالباً ما يكون حجم الأرباح المحتجزة ضئيلاً في السنة الواحدة.

ب. عدم ملائمة هذا الأسلوب لصغار المالكين الذين يعتمدون على هذه التوزيعات في تغطية إحتياجاتهم الأساسية.

ت. قد تتولد آثار عكسية على القيمة الاسمية للأسهم أي إن قيمة السهم عند توزيع الأرباح مضافاً إليها قيمة التوزيع تكون أكبر من القيمة السوقية عند إجراء التوزيعات من الأرباح.

خامساً: قياس مدى كفاية أو متانة رأس المال الممتلك:

إن رأس المال الممتلك ينبغي أن يكون متيناً، ولكن من الناحية العملية من الصعوبة تحديد مدى متانة رأس المال للمصرف التجاري الواحد

دراسة مستوى كفاءة رأس المال.....أ.د. رضا صاحب ابوحمد
أو حتى للجهاز المصرفي ككل، وذلك لعدم معرفة سلوك المودعين
والمقترضين في المستقبل بدقة.

لقد فشلت بعض المصارف في العديد من الدول بسبب ضعف
رؤوس أموالها المملوكة، غير إن متانة رؤوس الأموال لم تقف حائلاً أمام
فشل مصارف أخرى في دول أخرى، فرأس المال المملوكة ضروري
لسلامة المصرف وتدعيم الثقة فيه، ولكنه لا يضمن تلك السلامة وحده بأي
حال من الأحوال، وإنما يجب أن تكون هناك عوامل أخرى إلى جانبه تحقق
له السلام.

وبعامة يجب أن يكون رأس المال المملوكة كافياً لتغطية الموجودات
الثابتة التي يحتاج إليها المصرف والخسائر التشغيلية الناجمة عن عمليات
الإقراض والاستثمار وغيرها.

وأن يساعد المصرف في استمرار البقاء، كما إن رأس المال المملوكة
وثيق الارتباط بالمخاطر التي يتحملها المصرف، فكلما ازدادت هذه
المخاطر كلما احتاج المصرف إلى تدعيم أكثر لرأسماله.
وتوجد عدة مقاييس كمية لمعرفة مدى متانة أو كفاية رأس المال
المملوكة في المصرف التجاري أهمها ما يأتي:

١ - نسبة رأس المال المملوكة إلى مجموع الموجودات:

تشير هذه النسبة إلى المدى الذي ذهب إليه المصرف في الاعتماد
على رأس المال المملوكة في تمويل الموجودات، وتحتسب هذه النسبة على
النحو الآتي:

$$\text{نسبة رأس المال المملوكة إلى مجموع الموجودات} = \frac{\text{رأس المال المملوكة}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100$$

دراسة مستوى كفاءة رأس المال.....أ.د رضا صاحب ابوحمد

وعلى الرغم من أن نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات تعد من بين النسب التي يهتم بها البنك المركزي، إلا أنها تعاني من بعض العيوب من أهمها تعارضها مع مصالح الملاك (المساهمين)، فزيادة هذه النسبة يعني تحقيق حماية أفضل للمودعين، وهو ما يهدف إليه البنك المركزي، إلا أنها تؤدي في الوقت نفسه إلى إحداث انخفاض في المعدل العائد على رأس المال الممتلك مما يلحق الضرر بالمساهمين (Luckett, 1976: 160).

الجدول (١)

نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات ومعدلات نموها (%)

السنة المؤشر	نسبة رأس المال إلى الممتلك إلى مجموع الموجودات معدل نمو	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	المتوسط
نسبة رأس المال إلى الممتلك إلى مجموع الموجودات معدل نمو	١٥.٢٩	١١.٦١	٩.٢١	٨.٩٨	٦.٨٢	٧.٢٥	٧.٢٥	٧.٢٥	١٠.٢٤	٩.٥٨
معدل نمو مجموع الموجودات معدل نمو	-	٣٦.٥١	٥٥.٥١	٥٤.٣٢	١٢٤.٠٦	٩٠.٧٢	٣٧.١٣	١٤.٢٧	٤٢.٩٣	٤٢.٩٣
رأس المال الممتلك	-	٣.٥٧	٢٣.٤٤	٥٠.٤٥	٧٠.٢٠	١٠٢.٦١	٣٦.٢٩	٢١.٨٣	٤٤.٠٦	٤٤.٠٦

دراسة مستوى كفاءة رأس المال.....أ.د رضا صاحب ابوحمد
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف الشرق
الأوسط العراقي

وعند تتبع هذه النسبة من خلال الجدول (١) يلاحظ إنها كانت (١٥.٢٩ %)
عام ١٩٩٦، ثم أخذت بالانخفاض إلى أن وصلت إلى (٦.٨٢ %) عام
٢٠٠٠، ثم ارتفعت قليلاً خلال العامين التاليين، ووصلت إلى (١٠.٢٤ %)
عام ٢٠٠٣، وإن المتوسط العام لهذه النسبة بلغ (٩.٥٨ %).

وهذا يظهر إن هذه النسبة منخفضة عموماً باستثناء النسبة الأولى
والأخيرة من سنوات الدراسة، حيث يلاحظ أنهما مرتفعتين نسبياً، مما يعني
انخفاض قدرة راس المال الممتلك على مواجهة الخسائر في الموجودات
عموماً، أي إن المصرف عام ١٩٩٦ كان قد مول (١٥.٢٩ %) من إجمالي
الموجودات من رأسماله الممتلك، والباقي وهو (٨٤.٧١ %) قد تم تمويلها
من أموال الغير، ومن أهمها أموال المودعين، وهي أعلى نسبة، والتي
انخفضت لتصل إلى أدنى مستوى لها عام ٢٠٠٠، إذ بلغت (٦.٨٢ %)
بسبب الزيادة الكبيرة التي حدثت في مقامها، أي في مجموع الموجودات إذ
بلغت (٢٦٩٤١٨٠٢) ألف دينار مقارنة بمجموع الموجودات في عام
١٩٩٩، التي بلغت (١٢٠٢٤٢٧٥) ألف دينار، وكذلك زيادة راس المال
الممتلك من (١٠٧٩٩٦١) ألف دينار عام ١٩٩٩ إلى (١٨٣٨٠٦٩) ألف
دينار عام ٢٠٠٠، ولكنها كانت بمعدل نمو مقداره (٧٠.٢٠ %) بينما كان
معدل النمو لمجموع الموجودات (١٢٤.٠٦ %) لذات الفترة الزمنية، أي إن

دراسة مستوى كفاءة رأس المال.....أ.د رضا صاحب ابوحمد
الموجودات خلال العامين ١٩٩٩، ٢٠٠٠. تضاعفت إلى أكثر من مرة
وثلاث المرة.

مما يعني إن الحماية التي يقدمها رأس المال الممتلك لمواجهة
الخسائر في مجموع الموجودات قد انخفضت نسبياً في مصرف الشرق
الأوسط العراقي خلال فترة الدراسة، وتجب الملاحظة هنا، إن هذه النسبة
لا تكفي لوحدها للحكم على مدى كفاية رأس المال باعتباره خطاً لحماية
أموال المودعين، فتساوي نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات
لمصرفين لا يعني إن مودعي هذين المصرفين يتعرضان للقدر نفسه من
المخاطر إذا ما تباينت درجة التقلب في الودائع.

٢. نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات ذات المخاطر:

يقصد بالموجودات ذات المخاطر، هي كل موجودات المصرف باستثناء
كل من: النقد في الصندوق، والأرصدة لدى البنك المركزي، والأرصدة لدى
المصارف الأخرى، والسندات التي تصدرها الحكومة، سواء كانت حوالات
خزنية أم سندات قرض، وسائر القروض للدوائر الحكومية، أو شبه الرسمية
بضمانة الحكومة، والسبب وراء شمول استثناء القروض الممنوحة للدوائر
الحكومية وشبه الحكومية وهو تعهد الحكومة (وزارة المالية أو وزارة
الخزانة) في الغالب، بتسديد كل هذه القروض في ما لو عجزت الدوائر
المقترضة عن التسديد، ونظراً لأن الحكومة تسيطر على إصدار العملة
وتمتلك سلطة فرض الضرائب فإنها تستطيع الوفاء بالتزاماتها في أي وقت
تشاء.

دراسة مستوى كفاءة رأس المال.....أ.د رضا صاحب ابوحمد
ويشير المختصون في العلوم المصرفية إلى إن الحجم الملائم لرأس
المال الممتلك يتوقف عن تشكيلة الموجودات التي يستثمر فيها المصرف
أمواله، فالمصرف الذي تكون معظم استثماراته ذات مخاطر منخفضة نسبياً
كالسندات الحكومية يمكنه ممارسة النشاط برأسمال أقل من مصرف آخر
مماثل تماماً غير إن معظم استثماراته ذات مخاطر مرتفعة نسبياً كالسندات
غير الحكومية (Rose, 1994: 397).

وفي ضوء ما تقدم يتضح إن الموجودات ذات المخاطر، هي تلك
الموجودات التي قد يتعرض المصرف من إجراء بيعها إلى بعض الخسائر
كالأسهم والسندات غير الحكومية، وكذلك الموجودات التي يصعب تحويلها
أصلاً إلى نقدية كالقروض والاستثمارات طويلة الأجل وتحسب هذه النسبة
وفق ما يأتي:

مجموع الموجودات ذات المخاطر = رأس المال الممتلك / مجموع

الموجودات ذات المخاطر $\times 100$

وكما هو واضح تقيس هذه النسبة مدى الحماية التي يقدمها رأس
المال الممتلك لمواجهة الخسائر التي يتعرض لها المصرف إذا ما انخفضت
القيمة السوقية للأوراق المالية، وإذا ما فشل في تحصيل أحد القروض التي
سبق أن قدمها لأحد الزبائن، ويمكن أن تطلق على هذه النسبة (هامش
الأمان) المتاح لمواجهة الاستثمار في الموجودات ويتضح من الجدول
الآتي، إن هذه النسبة كانت مرتفعة في السنة الأولى من الدراسة إذ بلغت
(٢٦.٧٣ %) ثم أخذت بالانخفاض حتى بلغت أدنى مستوى لها (٨.٦١ %)
عام ٢٠٠٠، ثم بعد ذلك واصلت الارتفاع وبلغت (١٤.٠٧ %) عام

دراسة مستوى كفاءة رأس المال.....أ.د. رضا صاحب ابوحمد
٢٠٠٣، وهذه النسبة تعد جيدة حتى مع انخفاضها في بعض سنوات الدراسة
عند مقارنتها مع مقررات لجنة بازل التي دعت إلى أن تكون هذه النسبة (٦
%) فأكثر بالنسبة للمصارف الكبيرة و(٨ %) فأكثر بالنسبة للمصارف
الصغيرة (lace financial com, 2004: 1).

وهذا يعني إن رأس المال الممتلك يمتلك القدرة على مواجهة
الخسائر أو مخاطر عدم التسديد بالنسبة للموجودات ذات المخاطر.
وعند ملاحظة الجدول أيضاً يتبين إن الموجودات ذات المخاطر
ازدادت

الجدول (٢)									
نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات ومعدلات نموها (%)									
السنة المؤشر	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	المتوسط
النسبة	٢٦.٧٣	١٧.٤٣	١١.٦٧	١٢.٦٣	٨.٦١	٨.٨٣	٨.٣١	١٤.٠٧	١٣.٥٤
نمو ذات المخاطرة	-	٥٨.٨٥	٨٤.٣٤	٣٨.٩٨	١٤٩.٦٥	٩٧.٥٩	٤٤.٧٩	٢٧.٩٩	٧١.٧٤
نمو رأس المال	-	٣.٥٧	٢٣.٤٤	٥٠.٤٥	٧٠.٢٠	١٠٢.٦١	٣٦.٢٩	٢١.٨٣	٤٤.٠٦

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف الشرق
الأوسط العراقي

بمعدلات نمو كبيرة بلغت الضعف تقريباً في سنة ٢٠٠١، وإلى ضعف
ونصف الضعف في سنة ٢٠٠٠ أي بلغت (١٥٠ %)، وإن المتوسط العام

دراسة مستوى كفاءة رأس المال.....أ.د رضا صاحب ابوحمد
لهذه النسبة وصل إلى (٧١.٧٤ %)، وهو أعلى من المتوسط العام لمجموع
الموجودات، إذ بلغ (٤٤.٠٦ %) الجدول (٢) وهذا يدل على أن المصرف
استثمر نسبة كبيرة من موجوداته في مجالات تتصف بالمخاطر كالقروض
والأوراق المالية غير الحكومية وغيرها التي تتصف بالمخاطر وارتفاع
درجة ربحيتها، وفي ذات الوقت فإن المصرف لديه الإمكانية على مواجهة
الخسائر التي قد تتعرض لها بعض الأوراق إذا ما انخفضت قيمتها السوقية،
أو عدم قدرة بعض المقترضين من تسديد أصل القرض مع الفوائد المترتبة
عليه من خلال ارتفاع معدلات نمو رأس المال الممتلك، نتيجة للزيادة
الحاصلة في أرصدة رأس المال المدفوع والاحتياطيات.

٣. نسبة رأس المال الممتلك إلى الودائع:

تختبر هذه النسبة إمكانية المصرف على تلبية طلبات المودعين عند
سحب أرصدة حساباتهم الجارية (تحت الطلب) أو أرصدة حساباتهم الأخرى
التي تستحق ميعاد دفعها (مثل الودائع لأجل أو بأخطار) ويتوقف مقدار
الأموال التي يجب على المصرف امتلاكها على ما يتوقعه من مسحوبات
في أية لحظة، وتقاس هذه النسبة كما يأتي:

نسبة رأس المال الممتلك = رأس المال الممتلك / مجموع الودائع × ١٠٠
وهذا يعني إنه كلما ارتفعت هذه النسبة كلما ازدادت مقدرة المصرف
على مواجهة طلبات المودعين، كما وإن أهمية هذه النسبة تعود إلى أن
البنك المركزي قد يتغاضى عن زيادة طفيفة في الموجودات الخطرة إذا
كانت نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الودائع مرتفعة نسبياً، على
أساس أن ارتفاعها يعني حماية

الجدول (٣)

نسبة رأس المال الممتلك إلى الودائع ومعدلات نموها (%)

السنة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	المتوسط
المؤشر	١٨.٤٨	١٤.٦٨	١٠.٨١	١٠.٥٧	١٠.٤٥	١٢.٠٩	١٣.٠٩	١٣.٣٣	١٢.٩٤
النسبة	١٨.٤٨	١٤.٦٨	١٠.٨١	١٠.٥٧	١٠.٤٥	١٢.٠٩	١٣.٠٩	١٣.٣٣	١٢.٩٤
معدل نمو الودائع	-	٣٠.٣٩	٦٩.٥٣	٥٣.٩٠	٥٣.٩٠	٧٢.١٨	٧٥.٠٩	١٩.٦٥	٧٩.٢٣
معدل نمو رأس المال	-	٣.٥٧	٢٣.٤٤	٥٠.٤٥	٧٠.٢٠	١٠٢.٦١	٣٦.٢٩	٢١.٨٣	٤٤.٠٦

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف الشرق الأوسط العراقي

للمودعين قد تعويضهم عن المخاطر الإضافية الناجمة عن زيادة في الأصول الخطرة (Nadler, 1979: 64).

ويلاحظ من الجدول رقم (٣)، إن هذه النسبة لم تقل عن (١٠ %)، وإن المتوسط العام لها كان (١٢.٩٤ %)، كذلك فإن معدلات نمو كل من البسط والمقام كانت كبيرة، إذ ارتفعت معدلات نمو الودائع من (٣٠.٣٩ %) عام ١٩٩٦ إلى (٥٣.٩٠ %) عام ١٩٩٩ وإلى (٧٢.١٨ %) و(٧٥.٠٩ %) للعامين ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ على التوالي، ولكنها تراجعت قليلاً خلال العامين التاليين، إلا إن المتوسط العام لرأس المال الممتلك، وهذا يعود إلى الزيادات الكبيرة في حجم الودائع، إذ ارتفعت من (٣٠٣٨٤٣١) ألف دينار عام ١٩٩٦ إلى (٦٦٣٧٥٦٢) ألف دينار عام ١٩٩٨، ووصلت إلى (١٠٢١٥٣٤٦) ألف دينار عام ١٩٩٩ ثم إلى (١٧٥٨٨٩٥٨) ألف دينار عام ٢٠٠٠، ثم قفزت إلى (٣٠٧٩٥٧٤٣) ألف دينار عام ٢٠٠١، واستمر

دراسة مستوى كفاءة رأس المال.....أ.د رضا صاحب ابوحمد

هذا التزايد في حجم الودائع حتى بلغ (٤٦٣٨٣٤٠٨) ألف دينار عام ٢٠٠٣، وهذه الزيادات في الودائع تعود إلى عدة أسباب منها، زيادة دخول معظم أفراد المجتمع العراقي، خاصة شريحة الموظفين وأصحاب المهن والحرف، وزيادة حركة الاستيراد واستخدام المصارف التجارية كوسيط لهذه التبادلات التجارية، وكذلك عمليات الأعمار، إضافة إلى مساهمة الدولة في تحريك وتنشيط القطاع المصرفي من خلال زيادة التعامل بالـصكوك، وقبول الإيداع والتحويلات بالعملات الأجنبية، وممارسة الصريفة الشاملة من قبل معظم المصارف التجارية، وحتى المتخصصة منها، إضافة إلى عودة الكثير من المهجرين والمهاجرين إلى الوطن ومعهم أرصدة نقدية كبيرة، مع زيادة التحويلات من الخارج للأفراد العراقيين الذين فضلوا البقاء في الخارج، إضافة إلى أسباب اقتصادية كلية أهمها ارتفاع معدلات التضخم وتغيير العملة وتوحيدها.

٤. نسبة رأس المال الممتلك إلى القروض:

تقيس هذه النسبة إمكانيات المصرف على سداد أصل القروض والفوائد المترتبة عليها (خدمة الدين) التي قد يتعذر على بعض المقترضين سدادها في آجالها المحددة، دون أن يكون هناك تعثر في العمليات المصرفية، وبالتأكيد كلما ازداد رأس المال الممتلك زادت قابلية المصرف على تحمل خسائر التشغيل، وارتفع الحاجز الواقعي الذي يمنع تسرب الخسائر إلى الودائع، ومن جانب آخر تعني زيادة رأس المال الممتلك إمكانية زيادة أمد قروض المصرف وذلك لأن الودائع عرضة للسحب المتكرر.

ويتم حساب نسبة رأس المال الممتلك إلى القروض وفقاً للآتي:

نسبة رأس المال الممتلك إلى القروض = رأس المال الممتلك / مجموع القروض × ١٠٠

ويأخذ على هذه النسبة تجاهلها لحقيقة، إن بعض القروض ليست في

دراسة مستوى كفاءة رأس المال.....أ.د رضا صاحب ابوحمد

حاجة إلى هامش الأمان، ويقصد بذلك القروض بضمان عيني، لذا قد يكون من الأفضل إيجاد هامش الأمان للقروض التي لا تتمتع بضمان عيني وبهذا فان: نسبة رأس المال الممتلك إلى القروض غير المضمونة = رأس المال الممتلك /

مجوع القروض غير المضمونة $\times 100$

ويلاحظ من الجدول رقم (٤)، إن هذه النسبة قد ارتفعت من (٢٩.٥٣ %) عام ١٩٩٧، إلى (٤٨.٥٦ %) عام ٢٠٠١، ثم إلى (٧٧.٧٨ %) عام ٢٠٠٣، أي إن هذه النسبة كانت في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة، وإن متوسط العام لها كان (٥١.٩٩ %) أي إن أكثر من نصف القروض والسلف التي يقدمها مصرف الشرق الأوسط العراقي يمكن تمويلها من رأسماله الممتلك، والباقي وهو (٤٨ %) يتم تمويلها من أموال الغير، وهو يعود إلى الزيادات الكبيرة التي حدثت في مكونات رأس المال الممتلك (رأس المال المدفوع، الأرباح المحتجزة، الاحتياطيات) فرأس المال المدفوع (أموال المؤسسين والمساهمين الآخرين) قد ارتفع من (٤٠٠٠٠٠) ألف دينار عام ١٩٩٦، إلى (٦٠٠٠٠٠) ألف دينار عام ١٩٩٩.

الجدول (٤)

نسبة رأس المال الممتلك إلى الودائع ومعدلات نموها (%)

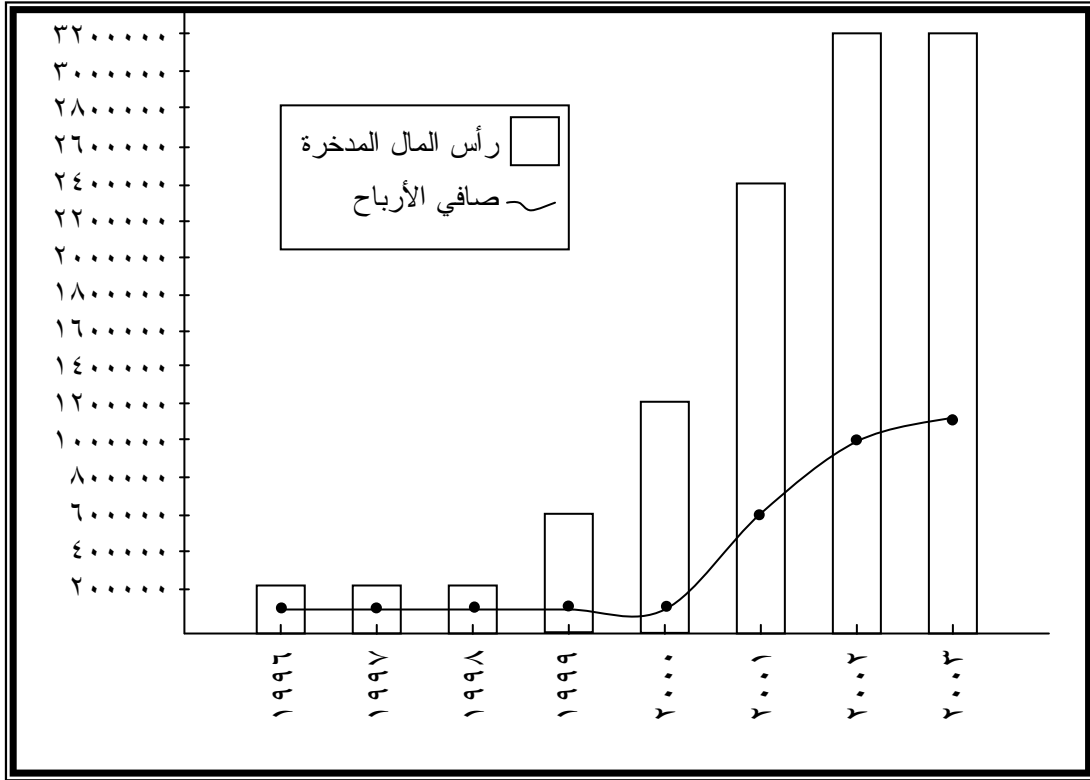
السنة المؤشر	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	المتوسط
النسبة	٩٩.٤٩	٢٩.٥٣	٣٣.٠٣	٣٦.٠٩	٣٣.٤٢	٤٨.٥٦	٥٨.٠٢	٧٧.٧٨	٥١.٩٩
نمو القروض	-	٢٤٨.٩٤	١٠.٣٦	٣٧.٧٢	٨٣.٨٠	٣٩.٤٢	١٤.٠٧	٩.١٢	٦٣.٣٥
نمو رأس المال	-	٣.٥٧	٢٣.٤٤	٥٠.٤٥	٧٠.٢٠	١٠٢.٦١	٣٦.٢٩	٢١.٨٣	٤٤.٠٦

دراسة مستوى كفاءة رأس المال.....أ.د رضا صاحب ابوحمد
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف الشرق
الأوسط العراقي

ثم أخذ يتضاعف ووصل إلى (١٢٠٠٠٠٠، ٢٤٠٠٠٠٠،
٣٢٤٠٠٠٠، ٣٢٤٠٠٠٠) ألف دينار للأعوام ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢،
٢٠٠٣ على التوالي، وكذلك ازدادت معدلات صافي الأرباح من (٣٤٤٨٢)
ألف دينار عام ١٩٩٦ إلى (١٠٨٩٤٧) ألف دينار عام ١٩٩٨، ثم إلى
(٢٨٩٢٢٤) ألف دينار عام ١٩٩٩، ثم إلى (٣٦٩٢٥٠) ألف دينار عام
٢٠٠٠، وقفزت هذه الأرباح إلى (٧٧٢٦٠٥) ألف دينار، ثم إلى
(١١١٤٤٤٣) و(١١٢٧٧٨١) ألف دينار خلال الأعوام ٢٠٠١، ٢٠٠٢،
٢٠٠٣ على التوالي، وكذلك توسعت فروع المصرف، حيث بلغ عددها
(١١) فرعاً، والشكل الآتي يوضح ذلك.

الجدول (٥)							
تطور رأس المال الموضوع وصافي الأرباح للمصرف للفترة ٩٦-٢٠٠٣ ألف دينار							
السنة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
المؤشر							
رأس المال الموضوعي	٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠	٣٢٤٠٠٠٠
صافي الأرباح	٣٤٤٨٢	١٠١٥١	١٠٨٩٤٧	٢٨٩٢٢٤	٣٦٩٢٥٠	٧٧٢٦٠٥	١١١٤٤٤٣
	١١٢٧٧٨١						

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف الشرق
الأوسط العراقي



الشكل (١)

تطور رأس المال المدفوع وصافي الأرباح

المصدر: الجدول (٥)

٥. نسبة رأس المال الممتلك في الاستثمار إلى الأوراق المالية:

تقيس هذه النسبة مدى قدرة المصرف على استخدام رأس المال الممتلك لمقابلة المخاطر المرتبطة بانخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية، ويتم حسابها على النحو الآتي:

نسبة رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية = رأس المال

الممتلك / مجموع الاستثمار في الأوراق المالية $\times 100$

دراسة مستوى كفاءة رأس المال.....أ.د رضا صاحب ابوحمد

ويقصد بالاستثمار في الأوراق المالية، شراء الأوراق المالية (الأسهم والسندات) لتحقيق الربح للمستثمر بافتراضه تحمل المخاطر التي تصاحب عملية الاستثمار (Amling, 1974: 6)، وقد قسم (الهاشمي، ١٩٩٨، ١٤) الاستثمار إلى: استثمار في الموجودات المادية كالآلات والمعدات، واستثمار في الموجودات المالية كالأسهم والسندات، والذي يهتما في البحث هو الأخير، أي الاستثمار بصورة أسهم وسندات ووجهة المخاطر فيه هو انخفاض القيمة السوقية للأسهم والسندات المتاعة، الذي يعني انخفاض الأرباح أو اختفائها أو تحمل خسائر معينة، وهذا يعني إن القيمة السوقية تعكس القيمة التوازنية بين العرض والطلب (الميداني، ١٩٨٩، ٦٦٤)، أو هي عبارة عن السعر الذي يحدده التعامل في سوق الأوراق المالية، ونظراً للعوامل التي تلعب دورها في تحديد هذا السعر متعددة وفي نفس الوقت متغيرة، فإن هذه القيمة لا تتميز بثبات (خاصة الأسهم) بل بالتقلب والتغير من موقف لآخر، وأهم عامل يؤثر في قيمة السهم في السوق هو ما يتوقعه العاملون من مدى ربحية الشركة في المستقبل وما يترتب على ذلك من مخاطر، وربما إن التوقع ليس إلا مجرد تنبؤ بالمستقبل، ولما كان هذا التنبؤ يختلف من فرد لآخر ومن وقت لآخر، هو الذي يجعل سعر السوق غير مستقراً، وتتقلب هذه القيمة تبعاً للوضع المالي للمنشأة، والظروف الاقتصادية العامة وحجم الطلب والعرض على ذلك السهم (الشيخ، ١٩٩٥، ٢١) وبالتالي قد تكون القيمة السوقية أعلى أو معادلة أو أقل من القيمة الاسمية.

دراسة مستوى كفاءة رأس المال.....أ.د رضا صاحب ابوحمد

وبعامة فإن الجدول (٦) يظهر إن نسبة رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية انخفضت خلال فترة الدراسة، إذ انخفضت من (٧٦.٥١ %) عام ١٩٩٦، إلى (٤٠.٩٤ %) عام ٢٠٠٠، وإلى (٢٤.٧٥ %) عام ٢٠٠٣، وإن المتوسط العام لها بلغ (٤٢.١٧ %) وهذا يعود إلى إن الارتفاع في معدل نمو الاستثمار في الأوراق المالية كان أعلى من الارتفاع في معدل نمو رأس المال الممتلك، حيث بلغ المتوسط العام لنمو الاستثمار في الأوراق المالية (٨٢.٤٤ %) بينما كان المتوسط العام لنمو رأس المال الممتلك (٤٤.٠٦ %)، أي كان ضعفه تقريباً، وهذا يعني إن مصرف الشرق الأوسط العراقي، تزايد اهتمامه بالأوراق المالية، وأخذ يستثمر بها أجزاء كبيرة من أمواله، لما تغل هذه الأوراق من دخل مرتفع، وإن كان بعضها أقل الأصول سيولة ذلك.

الجدول (٦)									
نسبة رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية ومعدلات نموها (%)									
السنة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	المتوسط
النسبة	٧٦.٥١	٧٥.٦٩	٢٨.٣٩	٣٨.٤٥	٤٠.٩٧	٢٧.٩٦	٢٤.٦١	٢٤.٧٥	٤٢.١٧
نمو									
الأوراق المالية	-	٤.٦٨	٢٢٩.٠٩	١١.٠٩	٥٩.٣١	١٩٦.٨٨	٥٤.٨٧	٢١.١٥	٨٢.٤٤
نمو رأس المال	-	٣.٥٧	٢٣.٤٤	٥٠.٤٥	٧٠.٢٠	١٠٢.٦١	٣٦.٢٩	٢١.٨٣	٤٤.٠٦

دراسة مستوى كفاءة رأس المال.....أ.د رضا صاحب ابوحمد
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف الشرق
الأوسط العراقي

إن حملة الأوراق المالية لا يستردون قيمتها إلا بعد انقضاء فترة طويلة
من الزمن، ونتيجة لذلك فإن القيمة الرأسمالية لهذه الأوراق تتقلب صعوداً
أو نزولاً، وتتناسب عكسياً مع سعر الفائدة الجاري في السوق، وعلى الرغم
من إن الأوراق المالية هي استثمار قليل السيولة نسبياً، إلا إنه من الممكن
التعامل بها بالبيع والشراء بسهولة إذا وجدت سوق مالية واسعة.

سادساً: تطبيق نسب الرفع المالي:

أ. معدل الاقتراض إلى إجمالي الموجودات:

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع المخاطرة للمصرف، على
اعتبار إن ذلك يعكس زيادة القروض التي على المصرف مواجهتها في
حالة عدم سدادها من قبل المقترضين في مواعيدها المحددة.

من خلال الجدول (٧) يتبين ارتفاع هذه النسبة، إذ ارتفعت من
(١.٧١) سنة ١٩٩٦ إلى (٥.٠٩) عام ١٩٩٨، ثم إلى (٥.٣٧) عام
١٩٩٩، ثم حدثت زيادة كبيرة في هذه النسبة في مطلع عقد الواحد
والعشرين، حيث ارتفعت إلى (٢٧.٤٣) عام ٢٠٠٠ ثم إلى (٣١.٨٧)
و(٣٦.٨٣) خلال عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ ثم انخفضت إلى (١٢.٠٦) عام
٢٠٠٣، وإن السبب في تزايد هذه النسبة خلال فترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٢)
مقارنة بفترة التسعينات (١٩٩٦ - ١٩٩٩).

الجدول (٧)

معدل الاقتراض إلى إجمالي الموجودات (%) ألف دينار

السنة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
المؤشر								
الدائنون								
إلى إجمال	١.٧١	٩.٣٢	٥.٠٩	٥.٣٥	٢٧.٤٣	٣١.٨٧	٣٦.٨٣	١٢.٠٦
الموجودات								
إجمالي	٦٢٧٩٠	٤٦٧٠٤٥	٣٩٦٣٨٩	٦٤٥٨٠٧	٧٣٨٩٠٦٨	١٦٣٧٦٥٥٤	٢٥٩٥٤١٦٤	٧٢٨٧٨٨٤
الدائنون								

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف الشرق الأوسط العراقي

هو إنه في فترة التسعينات لم تحصل زيادات كبيرة في حجم الاقتراض وإن أعلى ما وصلت إليه هو (٦٤٥٨٠٧) ألف دينار عام ١٩٩٩ وهذا يمكن أن يعود إلى تحقيق إصلاحات اقتصادية لتقليص عرض النقد من خلال إيقاف المنح الجديد للتسهيلات الائتمانية لمواجهة التضخم وإتباع سياسة متكاملة لمعالجة الأوضاع الاقتصادية السائدة.

أما خلال عام ٢٠٠٠ وبعده حتى عام ٢٠٠٢ فقد حدثت زيادات كبيرة في الاقتراض، إذ ارتفعت من (٧٣٨٩٠٦٨) ألف دينار عام ٢٠٠٠ إلى (١٦٣٧٦٥٥٤) و (٢٥٩٥٤١٦٤) ألف دينار خلال عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ وهذا التوسع في الاقتراض يعود إلى تزايد معدلات التضخم وتوسع قروض السياحة وتحسن الأوضاع الاقتصادية إلى حد ما، أما سبب انخفاض نسبة الاقتراض إلى إجمالي الموجودات في عام ٢٠٠٣، فيعزى إلى حدوث

دراسة مستوى كفاءة رأس المال.....أ.د رضا صاحب ابوحمد
تقلص كبير في عمل المصارف بما فيها عمليات الإقراض والاقتراض
بسبب دخول القوات الأجنبية محتلة للعراق وتعرض بعض المؤسسات
ومنها المصارف إلى عمليات السلب والنهب مما اضطرها إلى إيقاف
أعمالها المصرفية وإقفال الأبواب للمحافظة على موجوداتها لفترة من الزمن
ثم عاودت نشاطها بعد استقرار الأوضاع تقريباً.
ب. معدل حقوق الملكية إلى الموجودات الثابتة:

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى زيادة اعتماد إدارة المصرف في
شرائها للموجودات الثابتة على حقوق الملكية، وهذا أمر طبيعي لأن أحد
وظائف حقوق الملكية هو تمويل الموجودات الثابتة، وإنه يعني من ناحية
أخرى ضخامة حجم أموال المساهمين وتزايد نموها بحيث لها القدرة على
تمويل أقل الموجودات سيولة وهي الثابتة.

ويظهر الجدول (٨) إن هناك عدم استقرار لهذه النسبة في اتجاه
معين، فهي في بداية فترة الدراسة أخذت بالارتفاع من (٧٠.٩١) عام
١٩٩٦ إلى (١٠٥.٤٦) عام ١٩٩٧، ثم انخفضت إلى (٥٢.٨٨) عام
١٩٩٨، ثم ارتفعت لسنتين التاليتين إلى (٦١.٢٥) و(٦٣.٣٧)، ثم انخفضت
إلى (٣٦.٠٩) عام ٢٠٠١، ثم ارتفعت إلى (٩٧.٤٤) عام ٢٠٠٢، وفي عام
٢٠٠٣ انخفضت إلى (٨٣.٠١).

الجدول (٨)

معدل حقوق الملكية إلى الموجودات الثابتة (%) ألف دينار

السنة	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
النسبة	٧٠.٩١	١٠٥.٤٦	٥٢.٨٨	٦١.٢٥	٦٣.٣٧	٣٦.٠٩	٩٧.٤٤	٨٣.٠١
حقوق الملكية	٥٦١٤٧٢	٥٨١٤٩٣	٧١٧٨٠٢	١٠٧٩٩٦١	١٨٣٨٠٦٩	٣٧٢٤٠٩٨	٥٠٧٥٥١٣	٦١٨٣٥٨٠
الموجودات الثابتة	٣٩٨١٣١	٦١٣٢٤٨	٣٧٩٥٦٠	٦٦١٥٠٤	١١٦٤٧٨٦	١٣٤٤١٩٦	٤٩٤٥٣٦٦	٥١٣٣١٥٠

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف الشرق الأوسط العراقي

وهذا يعود إلى إن التغيرات التي حصلت في قيم كل من بسط النسبة ومقامها على الرغم من إن الاتجاه العام لها هو الزيادة إلا إنها كانت بنسب متفاوتة وهذا يظهر بوضوح من خلال تتبع قيم كل من الموجودات الثابتة وحقوق الملكية.

فزيادة حقوق الملكية، قد تعني إن لدى إدارة المصرف المبحوث رغبة في زيادة ثقة المودعين والمتعاملين مع المصرف، وكذلك تتمكن حقوق الملكية من تغطية الموجودات الثابتة التي يفضل أن تمول من هذا المصدر، إما زيادة الموجودات الثابتة، فإن المصرف بحاجة مستمرة إلى تحديث موجوداته وإدخال الإضافات الكمية والنوعية عليها من أثاث وأجهزة

دراسة مستوى كفاءة رأس المال.....أ.د رضا صاحب ابوحمد
وعجلات وغير ذلك من المستلزمات التي يحتاجها المصرف والتي تعد احد
العناصر الرئيسة لجذب الزبائن.

ج- معدل الدائنون إلى حقوق الملكية:

يظهر ارتفاع هذا المؤشر إلى زيادة الالتزامات المالية على المصرف من
جهة وإلى تناقص قدرة أموال المالكين على مواجهة الديون، المتمثلة بعدم
استطاعت المقترضين من سدادها في آجالها المحدودة، أو انخفاض قيمتها
الحقيقية مع ارتفاع معدلات التضخم، وبالتالي تصبح عملية الإقراض
مصدراً للخسارة بعد إن كان المصرف يعتمد عليها كأحد المصادر الرئيسة
لتحقيق الأرباح.

يتبين من الجدول (٩) إن نسبة الدائنون إلى حقوق الملكية كانت متذبذبة
ارتفاعاً وانخفاضاً خلال فترة الدراسة وعموماً إن ارتفاعها خلال فترة
(١٩٩٦-١٩٩٩) كان أعلى من فترة (٢٠٠٠-٢٠٠٣) وإذا تمعنا في قيم
كل من إجمالي الدائنون وحقوق الملكية نجدها في تزايد بصورة عامة،
ولكن نسبة التزايد في قيم حقوق الملكية كانت اكبر مقارنة بقيم إجمالي
الدائنون خاصة خلال الفترة الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٣).

الجدول (٩)

معدل الدائنون إلى حقوق الملكية (%)

السنة	المؤشر	الدائنون	حقوق	الملكية	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦
					١٦.٥٨	٤٢.٥١	٣٨.٨٤	٤٩.٣٢	٥٩.٨٠	٥٥.٢٢	٨٠.٣٢	١١.١٨

دراسة مستوى كفاءة رأس المال.....أ.د رضا صاحب ابوحمد
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف الشرق
الأوسط العراقي

وهذا يعني إن هذه النسبة تشير إلى تحسن وضع المصرف في مجال
قدرته على مواجهة خسائر عمليات الاقتراض ومخاطرها.
د- معدل الموجودات الثابتة إلى إجمالي الدائون:

إن ارتفاع هذا المؤشر يشير إلى زيادة قدرة المصرف على مواجهة
مخاطر عمليات الاقتراض من موجوداته الثابتة التي تتميز بانخفاض
سيولتها النقدية، وبالتالي فإن الاستجابة لا تكون سريعة مقارنة فيها
لو كانت الموجودات نقدية أو شبه نقدية (أوراق تجارية واذنات
الخرنية) مع

ذلك فإن هذه النسبة تجعل موقف المصرف المبحوث أكثر أماناً مقارنة مع
عدم وجود هذه الموجودات.

ويظهر الجدول (١٠) إن هذه النسبة أخذت الانخفاض المستمر من
(٦٣٤.٠٧) عام ١٩٩٦ إلى (٨.٢١) عام ٢٠٠١ ثم ارتفعت إلى (١٩.٠٥)
و (٧٠.٤٣) خلال عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ على التوالي، أي إن الصفة
العامة لهذه النسبة هو الانخفاض.

الجدول (١٠)

معدل الموجودات الثابتة إلى إجمالي الديون (%)

السنة	المؤشر	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
الثابتة ١ الدائنون		٦٣٤.٠٧	١٣١.٣٠	٩٥.٧٥	١٠٢.٤٣	١٥.٧٦	٨.٢١	١٩.٠٥	٧٠.٤٣

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف الشرق الأوسط العراقي

وهذا يعود إلى إن الزيادات التي حصلت في قيم إجمالي الدائنون اكبر من الزيادات التي تحققت في قيم الموجودات الثابتة، وان زيادة حجم الاقتراض يحفز المصرف على المزيد من الاستثمار الناجح ومزيد من الإيرادات التي ينبغي أن تغطي على الأقل تكاليف عمليات الاقتراض هذه إذا لم تحقق أرباحاً، إما بالنسبة لعملية تغطية مخاطر الاقتراض فإنه على الرغم من انخفاض هذه النسبة إلا إن المصارف تعتمد إلى جانب ذلك على الموجودات الأخرى وحقوق الملكية.

الاستنتاجات

أ- الاستنتاجات النظرية:

- ١- مثلما للقروض التي تعتمد عليها المصارف في تمويل احتياجاتها جوانب ايجابية فإنها تعاني من سلبيات وان إدارة المصرف تلعب دوراً كبيراً في زيادة ايجابياتها وتقليل سلبياتها.
- ٢- يعتمد مفهوم الرفع المالي على عدة نسب (معدل الاقتراض إلى إجمالي الموجودات، معدل حقول الملكية إلى الموجودات الثابتة،

دراسة مستوى كفاءة رأس المال.....أ.د رضا صاحب ابوحمد
معدل الديون إلى حقوق الملكية. ومعدل تغطية الموجودات الثابتة)
لإدارة ديون المصرف.

٣- رأس المال الممتلك هو أموال المؤسسين والمساهمين في المصرف
وهو يساوي مجموع كل من رأس المال المدفوع والاحتياطات
والأرباح المحتجزة.

٤- هناك مهام عديدة ومهمة يقوم بها رأس المال الممتلك منها:
تمويل المباني والتجهيزات الرأسمالية، تمويل معظم استثمارات
المصرف في بداية حياته، تدعيم ثقة السلطات الرقابية والمودعين في قدرة
المصرف على مواجهة كل الصعوبات المالية التي قد يتعرض لها
المصرف، زيادة قابلية المصرف على تحمل خسائر التشغيل. ويستخدم في
تمثيل المالكين في مجلس إدارة المصرف.

٥- يستخدم لزيادة رأس المال الممتلك (حقوق الملكية) عدة أساليب منها
إصدار أسهم عادية جديدة، واحتجاز الأرباح، ولكل من هذين
الأسلوبين سلبياته وإيجابياته.

ب. الاستنتاجات التطبيقية:

١. أظهرت التقديرات إن نسبة رأس المال الممتلك إلى مجموع الموجودات
منخفضة نسبياً وإن المتوسط العام لها (٩.٥٨%) وهذا يعني (٩٠.٤٢%)
من مجموع الموجودات تمول من أموال الغير، التي أهمها الودائع ومن ثم
القروض، وبالتالي فإن الحماية التي يقدمها رأس المال الممتلك لمواجهة
الخسائر في مجموع الموجودات قليلة.

دراسة مستوى كفاءة رأس المال.....أ.د رضا صاحب ابوحمد

٢. تبين نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات ذات المخاطر إن أدنى مستوى وصلت إليه هو (٨.٦١%) عام ٢٠٠٠، أما المتوسط العام لها فكان (١٣.٥٤%)، وهذه النسبة تعد جديدة مقارنة بالنسبة التي حددتها لجنة بازل وهي (٦%) فأكثر للمصارف الكبيرة و(٨%) للمصارف الصغيرة.

٣. تشير نسبة رأس المال الممتلك إلى الودائع إلى إنها لم تقل عن (١٠%) وإن المتوسط العام لها كان (١٢.٩٤%)، وكذلك فإن معدلات نمو كل من بسط النسبة ومقامها كان كبيراً، وهذا يعود إلى زيادة حجم الودائع وتوسع رأس المال الممتلك.

٤. تعكس نتائج نسبة رأس المال الممتلك إلى القروض، إنها كانت في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة، وإن المتوسط العام لها (٥١.٩٩%)، أي إن أكثر من نصف القروض والسلف التي يقدمها المصرف يمكن تمويلها من رأسماله الممتلك، والباقي من أموال الغير، وهذا يعني إن حجم القروض على الرغم من تزايدها فإن رأس المال الممتلك حقق زيادات كبيرة أيضاً، وهذا مؤشر على رغبة المساهمين والإدارة على إنجاح المصرف.

٥. تظهر النتائج إن نسبة رأس المال الممتلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية انخفضت خلال فترة الدراسة، وإن المتوسط العام لها بلغ (٤٢.١٧%) وهذا يعود إلى إن الزيادة في معدل نمو الاستثمار في الأوراق المالية كان أعلى من الارتفاع في معدل نمو رأس المال الممتلك، وهذا مؤشر جيد على نجاح المصرف في الاستثمارات المتزايد في الأوراق المالية لما تغل هذه الأوراق من أرباح.

دراسة مستوى كفاءة رأس المال.....أ.د. رضا صاحب ابوحمد

٦. يتبين من خلال النسب الخمسة الخاصة بكفاءة رأس المال الممتلك، إن مصرف الشرق الأوسط العراقي يتمتع بكفاءة جيدة في إدارة رأسماله الممتلك.

٧. أما بالنسبة لنسب الرفع المالي (معدل الاقتراض إلى إجمالي الموجودات، معدل حقوق الملكية إلى الموجودات الثابتة، معدل الدائنون إلى حقوق الملكية، ومعدل الموجودات الثابتة إلى إجمالي الدائنون) فتشير معظمها إلى حدوث زيادات في الاقتراض خاصة في النصف الثاني من الفترة الزمنية للدراسة، وكذلك حصلت زيادة في رأس المال الممتلك (حقوق الملكية) وتوسعت الموجودات الثابتة، لكي تقابل الزيادات في حقوق الملكية وفي عمليات الاقتراض، وهذا يعني إن نسب الرفع المالي تؤكد الحقيقة التي أقرتها مؤشرات كفاءة رأس المال الممتلك من أن المصرف يتمتع بمستوى جيد في إدارة موجوداته ومطلوباته، رغم الظروف التي عانت منها المؤسسات المصرفية والمالية خاصة والاقتصاد العراقي عامة، من حصار اقتصادي وارتفاع في معدلات التضخم وهدر للموارد العامة، ومن ثم إلى دخول القوات الأجنبية محتلة للعراق في السنة الأخيرة للدراسة.

التوصيات:

١. هناك أهمية تدعو المصرف لزيادة رأسماله الممتلك ليتلائم مع نسب الزيادة في ودائعه وموجوداته.
٢. ضرورة الاستمرار في أحداث تطورات في أجهزة المصرف ومستلزماته وكوادره لتحسين الخدمة المصرفية التي يقدمها ولتعزيز موقفه التنافسي مقارنة مع المصارف الأخرى.

دراسة مستوى كفاءة رأس المال.....أ.د رضا صاحب ابوحمد

٣. محاولة المصرف دراسة جميع البدائل الخاصة بالتمويل بأرخص الكلف.

٤. عدم المبالغة بسياسة التحفظ على الأموال المحتجزة لأنها تضر بالعوائد الموزعة على المالكين.

٥. زيادة ثقة المودعين والسلطات الرقابية من خلال المحافظة على سيولة بنسب معينة في المصرف وكذلك المحافظة على بعض الاستثمارات المالية شبه السائلة لضمان عدم التعرض إلى أي أزمة سيولة.

٦. الاهتمام الجاد من قبل إدارة المصرف بعملية التحليل والدراسة للبيانات والمعلومات المتوافرة قبل اتخاذ القرار الاستثماري.

قائمة المصادر والمراجع

١. بابر مبارك عثمان الشيخ، أثر التضخم في العائد والمخاطرة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٩٥.
٢. د. بشير عباس العلق، إدارة المصارف مدخل وظيفي، الأردن، ١٩٨٨.
٣. د. رضا صاحب أبو حمد، إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر، الأردن، ٢٠٠٢.
٤. د. زياد رمضان، إدارة الأعمال المصرفية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٧.
٥. د. طارق طه، إدارة البنوك، المعهد العالمي للإدارة والحاسب الآلي، كنج مربوط، الإسكندرية، ١٩٩٩.
٦. د. فلاح حسن الحسيني، د. مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، ٢٠٠٠.
٧. د. محمد سعيد سلطان، وآخرون، إدارة البنوك، موسوعة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٩.
٨. د. محمد أيمن عزت الميداني، الإدارة التمويلية في الشركات، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، الظهران، ١٩٨٩.
- ٩- د. مصطفى منير الهاشمي، أثر التضخم في التمويل والاستثمار وانعكاس ذلك في قيمة المنشأة، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٩.

- دراسة مستوى كفاءة رأس المال.....أ.د رضا صاحب ابوحمد
- ١٠- د. مؤيد عبد الرحمن الدوري، د. فلاح حسن الحسيني، تحليل المالية للمصارف التجارية، دراسة مقارنة، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد ١٣، الجامعة المستنصرية، ١٩٩١.
- ١١- د. منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٦.
- ١٢- التقرير السنوي العام لمصرف الشرق الأوسط العراقي، ١٩٩٦-٢٠٠٣

- 13- Amling, F., Investment An Introduction to Analysis and management, 4th, ed., New jersey prentice- Hall, Inc., 1978.
- 14- Davis, E. Philip, Liquidity management in Banking crises, Brunel university west London 2003, (WWW. Ephildavis, com.)
- 15- Lughett, d., Money Banking, 3rd ed., Mac- Graw Hill Book company, New York, 1984.
- 16- Ross, peters, commercial Bank management, Irwin Mc Graw – Hill, 1999.
- 17- Ross, Stephen, Fundamentals of corporate Finance, 4th ed., Irwin. Mc Gram – Hill, 1998.